د. اسرائيل شاحاك

عنصرية دولة اسرائيل

الدكتور اسرائيل شاحاك هو رئيس الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان والمواطن . وهو يدين في كتابه الذي صدر حديثا باللغة الفرنسية بعنوان « عنصرية دولة اسرائيل » ألوان التعذيب وأساليب تدمير القرى والتمييز العنصري واغتصاب الاراضي العربية والاحتلال الوحشي والاضطهاد .

ويتعرض اسرائيل شاحاك كل يوم للاغتيال في اسرائيل على أيدي الاسرائيليين الفاشست الذين يلاحقونه بين الجامعة العبرية التي يقوم فيها بالتدريس وبين منزله ومكتب الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان .

وتنشر « الآداب » فيما يلي ترجمة لفصل هام من هذا الكتاب الذي لا يشك أحد في خطورته واهميته ، وان كانت لنا جميعا تحفظات كثيرة على ما ورد فيه من احكام وأفكار .

أ ـ ما معنى « دولة يهودية » ؟

يشكو معظم ما يكتب عن اسرائيل والجوهري مما يقال عنها خارج حدودها ، من فجوة اساسية : هي جهل أكيد بأن « دولة اسرائيل » ليست ـ لا في المبدأ ولا في الواقع ـ « دولة اسرائيلية » ، ولا هي « دولة الاسرائيليين » ،بل هي دولة « يهودية » .

ماذا يعني هذا ، عمليا ؟

لنبدأ بالاحصائيات الرسمية : ان دولة اسرائيل تنشر كل عام « حولية اسرائيل الاحصائية ». ويكاد يكون مستحيلا ان نجد في هذه الحولية كلها احصائيات تتعلق بالاسرائيليين ، اننا لا نجد الا احصائيات تتعلق باليهود وبغير اليهود . وهكذا لا يوجد مثلا في اسرائيل احصائيات عن وفيات الاشخاص ، بل يوجد فقط احصائيات عن وفيات « اليهود » و« غير اليهود ». وهكذا ، مثلا آخر ، حين تحقق دولة اسرائيل رسميا بوفيات الاطفال داخل حدودها ، فهي لا تحقق بوفيات الاطفال الاسرائيليين ، لانه لا يوجد رسميا في اسرائيل اي طفل « اسرائيلي » . هناك رضع يهود ، ورضع غير يهود ، ليسوا موحّدين اطلاقا ، حتى احصائيا . واذا اتفق ، في حالات اخرى ، ان يوحدوا ، فلا يكتب « اسرائيليون » ،بل « المجموع » ، كما لو ان القضية هي جمع اجناس مختلفة .

ولا يقتصر الامر فقط على انه لا يوجد اسرائيليون في اسرائيل ، بل ان الحيوانات والنباتات هي نفسها مقسّمة الى يهودية وغير يهودية . واذن ، فان التحديد الاكثر حسيّة لدولة اسرائيل بصفتها دولة يهودية هو ان المسألة مسألة دولة لا تحصى فيها فقط حبة بندورة لتصنيفها الى بندورة يهودية ، وبندورة غير يهودية ،بل ان الهدف الاسمى للدولة هو اتاحة مثل هذا التصنيف للاشخاص حتى البندورة ، بشكل مطلق ونهائي .

على ان الاحصائيات انما هي انعكاس واقع ما . فما هو الواقع الذي تعكسه هذه الاحصائيات فيما يخص هذه الطبقة المسماة « غير اليهود » في قلب الدولة اليهودية ؟ ماذا يشعرون ، وممّ يعانون ، وما هو مستقبلهم ؟

قيل كل شيء ، كما هي حالة كل اقلية مضطهدة، اين يسمح لغير اليهود ان يعيشوا في قلب الدولة اليهودية ؟ الجواب هو انهم ، في معظم الامكنة ، لا يحق لهم بكل بساطة ان يعيشوا . ان معظم الاراضي في اسرائيل تخص الدولة التي اخضعتها لانظمة تحظر على غير اليهودي ان يعيش فيها . ومحظور عليه ان يبني فيها بيتا ، ومحظور عليه ان يستأجر فيها شقة ، ومحظورعليه انينشيءفيها عملاتجاريا ـ وباختصار،محظور عليه انيعيش فيها. ويزيد من قسوة ذلك ووحشيته ان معظم هذه الاراضي التي تمارس عليها هذه القوانين التمييزية تخصّ هؤلاء الفلسطينيين انفسهم الذين يسمون في اسرائيل بغير اليهود ، وقد اغتصبت منهم

اغتصابا . وهكذا يكونون محرومين ، حتى بصفتهم مواطني « الدولة اليهودية » ،من حق استعمال اراضي دولة « هم » . وهكذا يوجد في اسرائيل مدن كاملة ـ الكرمل ، الناصرة الفوقا (١) ، هاتزور ، أراد ، ميتزبه ـ رامون وسواها ـ يحظر القانون فيها السكنى على غير اليهود . وحيث معظم الاراضي ملكيات خاصة ، كما في القدس او تل ابيب او حيفا ، تفعل « الدولة اليهودية » ما تستطيع ، ولا تبني الا احياء تمييزية لا يحق لغير اليهود السكنى فيها قانونا .

وابرز الامثلة هو مثال القدس « الموحدة » . فمنذ « توحيدها » عام ١٩٦٧ ، صودرت فيها اراض عديدة ، جميعها تقريبا تخص الفلسطينيين ، وقد بنت دولة اسرائيل على هذه الاراضي احياء جديدة و « مجمّعات سكنية كبيرة » . فهل خصّصت هذه الاحياء لسكنى كائنات بشرية ؟ أهي مخصصة لسكان القدس « الموحّدة » ؟ لا ! انها مخصصة رسميا وقانونيا لليهود ، وحدهم . ويستطيع مقيم غير يهودي في القدس ، كما يستطيع مواطن اسرائيلي غير يهودي ،ان يكون عضوا في البرلمان ، وضابطا في الشرطة او جنديا، ولكنه لا يستطيع أن يسكن في رامات ـ اشكول (١) .

وبالمقابل ، فان فرنسيا من باريس يأتي الى القدس ويثبت ان امه او جدته او ام جدته او جدّه جدته كانت يهودية ، او يعتنق اليهودية على يد حاخام ارثوذكسي معترف به ، يُسمح له بالسكنى في رامات اشكول ، بل يستطيع كذلك ان يستفيد من قرض ضخم ومن اعفاء جمركي وضريبي على الدخل لبضعة اعوام ، ومن مساعدات مادية اخرى يمثل مجموعها مبلغا محترما . كل هذا ، بالطبع ، يجري تحت انف «غير اليهود» المقيمين في الامكنة ، مواطني الدولة اليهودية « الديموقراطية » ! وبامكاننا ايراد امثلة مشابهة بالنسبة لجميع مظاهر الحياة في اسرائيل التي يمكن ان نختصرها بمبدأ بسيط : في الدولة اليهودية ، اليهود وحدهم يعتبرون بشرا . اما غير اليهود فلهم وضع الحيوانات . وهي حيوانات مفيدة احيانا ، ومضرّة احيانا بل خطرة . وثمة اشخاص يعتقدون انه لا ينبغي معاملة الحيوانات وغير اليهود معاملة قاسية ، واخرون يعتقدون ان هذا لا اهمية له . ولكن كل من يؤمن بمبدأ الدولة اليهودية موافق كذلك على ان غير اليهودي في الدولة اليهودية ليس « انسانا » (اي ليس « غاية في ذاته » على حدّ تعريف « كانت »)، وانما هو تابع للمصلحة اليهودية .

من اجل هذا ، نجد في اسرائيل لغة برمّتها مؤلفة من فكرتين مزدوجتين في العبرية واحدة لليهود ، واخرى لغير اليهود ، وهي افكار تصعب ترجمة بعضها الى لغات أخرى . ان اليهود وحدهم « يقيمون » ـ وللكلمة العبرية مفاهيم ايجابية . وقد قررت حكومة الدولة اليهودية مثلا ان « تهوّد » الجليل ـ اي ان تصادر ، بطريقة او باخرى ، اراضي تخص غير اليهود لتضفي على المنطقة طابعا اكثر يهودية . ولا تعتبر الارض في اسرائيل « قومية » ، اذا كانت اسرائيلية ، بل اذا كانت « يهودية » ، والاراضي التي تخص غير اليهود تعتبر اراضي « لم تنقذ بعد » . ونقل هذه الاراضي الى ايدي اليهود ، هو « خلاصها » . ومن المفيد ان نسجل هنا انه ليس ثمة اي فرق ، حول هذه النقطة ، بين اليمين واليسار ، او على الاصح ، بين اليمين و« اليسار » الصهيوني . وهذا اليسار قد انحاز دائما الى مجمل المباديء العنصرية المذكورة اعلاه . ان جميع « الاشتراكيين » الصهيونيين يقرون النظرية التي تذهب الى أن الارض « تنقذ » حين تنتقل من ايد غير يهودية الى ايد يهودية . وكون هذه الارض تنتقل الى ايدي رأسمالي يهودي او عامل يهودي ، لا اهمية له فيما يتعلق بـ « خلاصها » . وعلى هذا النحو نفسه ، فان كون هذه الارض قد « انقذت » من ايدي فلاح فقير او غني من مالكي الارض ، لا اهمية له كذلك ، المهم ان« تنقذ » الارض من ايد غير يهودية وان تنتقل الى ايد يهودية .

ومن الضروري التذكر بأن هذا التطور هو نظريا لامتناه . وبهذا المعنى، فان النظرية الصهيونية ـ التي هي نظرية الدولة اليهودية ـ تتميز « سلبيا » عما اخضع له هنود اميركا ، او عما أخضع له زنوج افريقيا الجنوبية . ففي الولايات المتحدة ، اتخذت تحفظات ، وفي افريقيا الجنوبية كذلك ، في حين ان النظرية الصهيونية لا تكتفي باعلان نيّتها ، بل تبذل كل ما في وسعها لتستولي على « كل شيء » وان تستأثر حتى بآخر بوصة من الارض التي يملكها غير اليهود . وحتى اليوم ، لا يزال عملاء الحكومة الاسرائيلية، ومبعوثو المنظمة الصهيونية يجوبون قرى اسرائيل الفلسطينية ، بما فيها القرى التي سبق لمعظم اراضيها ان صودرت لصالح الاستعمار (« الاقامة ») اليهودية، ويمارسون ضغوطا مختلفة ـ بمساعدة الشرطة السرية طبعا وسائر اجهزة السلطة ـ على القرويين ليتسلموا او يبادلوا او يشتروا ، وبكلمة واحدة « لينقذوا » الاراضي التي يملكها غير اليهود . وحتى اليوم ، يعلمون في رياض الاطفال وفي مدارس اسرائيل انه مطلوب « انقاذ » الاراضي . وكون هذه الاراضي « تُنقذ » من ايدي « اسرائيليين » (اي مواطني دولة

---

(١) الناصرة ـ الفوقا هي « مدينة انماء » يهودية كليا انشئت لصق مدينة الناصرة العربية ، في الجليل .

(١) رامات ـ اشكول ، مجمع كبير من المجمعات الجديدة الكبيرة التي اقيمت على اراض مصادرة في الضاحية الشرقية من القدس العربية.

اسرائيل) فان هـذا لا يغير شيئـا ! انـه لا يدل مـرة اخرى الا على انه ليس ثمة « اسرائيليون » في اسرائيل.

هذا الوضع الذي يمثل تحقيق الاماني الحقيقية المشتركة للحركة الصهيونية كلها منذ بداءاتها ، حدّده بأوضح صوره البروفسور بنزيون دينور ، الذي كان اول وزير للتربيـة الوطنيـة لدولة اسرائيل ، وهـو مؤرخ ومثقف ، وصديق قريب لبن غوريون ، في المقدمـة التي كتبها لكتاب « تاريخ الهاغانا » (١) الذي نشرته « المكتبة الصهيونية » للمنظمة الصهيونيـة العالميـة ولجيش الدفـاع الاسرائيلي (منشـورات معاركوت ، ١٩٥٤). وقد اوضح ان الهاغانا انما ولدت ، لانه لم يكن كافيـا ان تكـون الحـرف والصنـاعـة كلهـا ، او اهمهـا علـى الاقـل ، فـي ايـدي اليهود . « فعلى اليهود ايضـا ان يتعلموا السيطرة على مهنـة الاسلحـة ، ليذيعـوا علنـا انهم « سادة » وظنهـم القديـم . » لاننـا « في الوقت الحاضر نتحدث عـن الاستعمار ، وعن الاستعمار فقط . انه هدفنا القصير المدى ، ولا نتكلم الا عن هذا . ولكـن من الواضح ان انكلترا تخص الانكليز ، ومصر تخص المصريين ، تخص اليهود . وسنقول للعرب : « اندفعوا » ، فاذا لم يـوافقوا ،واذا قاوموا ، فسندفعهم بالقوة . سنضربهم ، وسنرفس مؤخراتهم وسنجبرهم على ان يندفعوا » . ويضيف البروفسور العلاّمة جدا انـه يحسن أحيانـا الصمت وعدم التحدث عن الاهداف النهائية : « انالقلب لا يكشف نفسه للفهم » ولكنه يتوحّد مع اهدافه بكـل روحه وبكل قوته (ص ٥ و ٦) .

ويهمنـا ان نوضح ان هذه التصريحات (وكـان بالامكان ايراد كثير غيرها ، مشابهـة) قد نشرت رسميا في اسرائيل ، ولم تثر اي نقاش ، لا في قلب « النظام » الاسرائيلي ، ولا بيـن الصهيونيين في الخارج . والواقع ان مثل هذه التأكيدات ، شأنهـا شـأن الاحصائيات الرسميـة في اسرائيل ، تبدو طبيعية جدا في نظـر هؤلاء الاشخاص . والنقاش الوحيد الذي اثير هومعرفة مقدار الاذى لما يسمى « المصلحة اليهوديـة » يمكن ان يؤدي اليه نشر هذه التصريحات ، اي الى اي حد يضـع نشرهـا العصي في دواليب قمع غير اليهـود بكشف الحقيقة . في هذه الحالة ، تُنبش فورا جميع الصيـغ المتعلقة بـ « الديموقراطيـة » و « الاسرائيليين » و « المواطنين » الخ ، ولكـن من اجل التصدير فقط . اما في داخل اسرائيل ، فان الكلام الذي ذكرته يدّرس في المدرسـة وفي الجيش من غير ان يثير النقاش . ففي الدولة اليهودية ، يبدو طبيعيـا ان يكون هـدف الدولة التوجه الى العرب بـ « اندفعوا ! » وبعد كـل شيء ، مـا عساه يكون « خلاص » الاراضي ان لم يكن هذا بالضبط ؟ ويبدو كذلك طبيعيا ، « نظرا لان العرب لا يريدون ان يندفعوا » ، ان تؤخذ العصا ويضربوا بهـا حيث ينبغي . (هل تكون المعاملة مختلفـة ازاء كلب او حمار يعاند ؟ ترى ، هل يعتبر العرب حيوانات فـي الدولة اليهوديـة ؟) ان الاسئلة الوحيدة التي تطـرح هي : متى ينبغي استعمال العصا ؟ وكم « عصـا » يمكن ان نشتري ، او ليس هناك خطر بأن تكسر العصا او ان يعضّ الكلب ؟

انا اعلم جيدا ان هذه المعلومـات لا بد ان تبـدو غريبة وغير ممكنـة الوقوع بالنسبة للقـارىء الفرنسي في عام ١٩٧٥ ، ولكني اقول بهذا الصدد امرين : اولا : لقد جاء وقت كان هذا كله يبدو لـي فيه انا شخصيا طبيعيـا تماما . جاء وقت كنت انا نفسي فيه صهيونيا، افكـر على غرار البروفسور دينور ، وحين قرأت للمرة الاولـى السطور التي ذكرتها ، بعد نشرها بوقت قصير، لـم تبدو لي طبيعية وصحيحة فحسب ، بل بديهيـة وغير قابلة للنقاش . ثانيا : ان على القارىء الفرنسي ، ليفهم فكرة وواقع الدولة اليهودية ، ان ينسى لحظـة فرنسا ما بعد ١٧٨٩ ، ان ينسى « حريـة ، مساواة ، اخوة » ، ان ينسى المعنى (الفرنسي) لفكرة « مواطن » و « مواطنية » ، وان يعـود بذهنهالى « العهد القديم »، وبخاصة الى وضع اولئك الذيـن لـم يكونوا كاثوليكيين في ذلك العهد . وأيا ما كان ، فان اليهودي ما كان يمكن ان يسكن باريس حتى « الثورة الفرنسية »(باستثناء اليهود المنتفعين من « امتياز روي ») . ولكنه حين كان يذهب للقاء كاهـن كاثوليكي ويصرّح له بانه يؤمن بالمسيح وبطبيعته المزدوجـة ، الالهية والبشرية ، وبسائر مباديء الايمـان الكاثوليكي ومعتقداته ، فقـد كان يحصل على الاذن في اللحظـة نفسهـا وبهذا الشرط . وبالطريقة نفسهـا ، اذا اتى اليوم فرنسي كاثوليكي للاقاة حاخام وللتصريح امامه بانه لا يؤمن بالمسيح وانه يجحد جميع مباديء الايمـان الكاثوليكي ، وانه بدلا من ذلك مستعد لتصديق كل مـا يطلب منه الحاخام تصديقه ـ اذ ذاك ، وبهـذا الشرط فقط ، سيمنح الحق الشرعي بالسكنى في رامات ـ اشكول او الناصرة الفوقا .

ان امنيـة دولة اسرائيل الرسمية « بانقاذ »جميع الاراضي ، شبيهـة بأمنية « العهـد القديم » بحمـل جميع الفرنسيين على اعتناق الكاثوليكية . وبالامكـان ان نناقش ، هنا وهناك ، في امور الوسائل والفرص .أيمكن الغاء مرسوم « نانت » ام الحدّ من تفسيره ؟ هل يمكن

---

(١) « هاغانا » تعني « الدفاع » ، وهي واحدة من المنظمـات المسلحة للطائفة اليهوديـة في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني. الهـا جدة الجيش الاسرائيلي الحالي .

للسياسة الخارجية أن تؤثر تأثيرا موقتا ام دائما على الوضع الداخلي ؟ اينبغي استعمال طريقة الرشوة ام ان طريقة التعذيب بواسطة الجنود الخيالة هي اكثر فعالية ؟ ولكن لم يكن هناك اي نقاش ـ عند الكاثوليك على الاقل ـ يتعلق بالمسلمة التي تنص على ان جميع الفرنسيين يجب أن يكونوا كاثوليكيين . وقد اتحد اليسوعيون والجنسينيون ضد البروتستانت . وفي موضوع « خلاص » الاراضي ، يعتنق الصهيونيون « الاشتراكيون » والبرجوازيون وجهات نظر مماثلة تماما .

هذا التماثل يشرح كذلك لماذا تبذل الدولة اليهودية هذه الطاقة كلها لحمل غير اليهود على اعتناق اليهودية، وتقوم في هذا الاتجاه بجهود شبيهة بجهود لويس الرابع عشر لحمل البروتستانت على اعتناق الكاثوليكية. فالدوافع متشابهة ، وكذلك الخوف الهستيري من رؤية اليهود يعتنقون دينا آخر . والضغوط التي تمارس في اسرائيل ـ ابتداء من معلمات رياض الاطفال والمدرسين حتى ضباط الجيش ، مرورا برؤساء البلديات ومدراء المدارس ومختلف الشخصيات ـ على غير اليهود (وخاصة المسيحيين) لاعتناق اليهودية ، تذكرنا بفرنسا القرن الثامن عشر ، وعلى نحو ما بالمانيا منذ اربعين عاما . والمسيحيون انفسهم هم في وضع صعب بصورة خاصة ، لانهم ليسوا مختونين ، فتسهل بالتالي معرفتهم. وما ان تكتشف العلامة ، حتى تصرخ الجموع ـ من اطفال او جنود ـ « غوي ! » (اي غير يهودي) بالطريقة نفسها التي كانت جموع اخرى تصرخ « يهودي! »من غير ان تكتفي بالصراخ. .وموقف السلطات هو دائما الموقف نفسه :أليس تربية الجماهير ،بل استغلال انفلاتها لاقناع العائلة باعتناق اليهودية « من اجل خيرك وخير الاولاد .. في دولة يهودية ، يجب ان يكون المرء يهوديا .. » ويمارس هذا الضغط في اسرائيل في حالات عديدة ، كما حدث في فرنسا بعد الغاء « مرسوم نانت » . ففي الحالتين اكتفي بالشكلية والطقوسية . فالايمان والمعتقد ليسا ضروريين لا هنا ولا هناك. فالمهم في الحالتين ،كما يحدث في كل نظام كلياني ، هو قمع حرية الفكر الانساني واجباره على الكذب علنا ، والتصريح بمعتقدات لا يؤمن بها ، لمجرد ان الدولة تطلب ذلك . وتتلقى الضحية الوديعة ، مقابل حريتها الفكرية ، مالا من يد السلطة القائمة ، وهو مال وفير بصورة عامة .

وهذا يشرح الاهمية الكبيرة التي تتلبسها في اسرائيل مسألة معرفة « من هو يهودي » . وليست المسألة الهية فقط . انها مسألة حقوق ـ حقوق مادية بدائية ، كحق التعاقد على قرض ، وتسلم شقة بثمن رخيص ، والسكنى في هذا المكان او ذاك ، وحقوق اعم من هذه ان يكون المرء انسانا بالمعنى الكامل للكلمة . ليس فقط في اثناء الحياة ، بل كذلك بعد الموت . وفي الدولة اليهودية ، المقابر اليهودية وحدها هي التي تحترم احتراما يكفي لعدم تدميرها . اما المقابر الاخرى، فلا يترددون في تخريبها اذا لزم الامر . ان فندق هيلتون في تل ابيب ، مثلا ، قد بني على انقاض مقبرة يافا القديمة ، وهي مقبرة رائعة . « وحديقة الاستقلال» في القدس تشغل بمعظمها موقع مقبرة المسلمين القديمة التي يعود عهدها الى القرن الثالث عشر . ومدينة « ياميث » ـ الجديدة ـ في شمال سيناء ، انما بنيت جزئيا في موقع مقبرة البدو المطرودين . وكذلك مسحت جميع المقابر في معظم القرى والضيع الفلسطينيه التي هدمت عام ١٩٤٨ .

وللاسباب نفسها بالضبط ، هدم لويس الرابع عشر مقبرة « بور رويال » .وللاسباب نفسها طلب لويس الخامس عشر ان يعترف المحتضرون بصلاحية البراءة البابوية « اونيجانيتوس » بوجود كاهن مرسوم، تحت طائلة رفض دفنهم ، في حين ان الكهنة الذين يعترفون بتلك البراءة هم وحدهم من يملكون حق اجراء عمليات الدفن .

ان ظاهرات مشابهة تنتج نتائج مشابهة ، والدولة اليهودية تشبه بطبيعتها ملكية ملوك فرنسا المسيحيين جدا . والنتائج التاريخية لمثل هذا الوضع هي بديهية، ولا يمكن تجنبها ، عاجلا او آجلا . ان « الباستيل » مآله الى السقوط ، لان نظاما هذه هي اسسه لا بد من ان يتصلب بلا انقطاع ويقوي سلطته ، ولا بد في الوقت نفسه من ان يزداد بلادة وبلاهة ، وتبقى مسألة معرفة كم هو عدد المعتقلين في الباستيل ، في فترة معينة ، مسألة لا أهمية لها . أن ما هو مهم ، هو ان بالامكان أن ترسل اليه ايا كان في اي وقت كان . و « العهد القديم » لا يستطيع ان يتراجع برضاه عن الباستيل : وبالطريقة نفسها ، لم تتراجع الدولة اليهودية ولن تتراجع عن « قوانين الطوارىء » لعام ١٩٤٥ التي تسمح ، كالاوامر الاستبدادية ، بسوق كل انسان الى السجن بلا سبب وبلا حدود (ولكن هذه القوانين لا تستعمل الا في وجه غير اليهود) .

والمسألة في رأيي ذات شقين : اولا ، شرح الوضع كما هو . فالشرح والنقاش يسهمان في وضع حد « للعهد القديم » واقامة نظام جديد يكون ، رغم اخطائه الممكنة ، افضل من السابق . انه على الاقل سيعترف ان البشر هم بشر ، وان الحرية هي حق الانسان ،وليس فقط حق الكاثوليكي او اليهودي .

والآن ، يستطيع الفرنسيون ان يسألونا : « ماذا تريدون منا ؟ ان القضية ، بعد كل حساب ، هي قضية

التتمة على الصفحة ـ ٥٤ ـ

تتمة ـ عنصرية دولة أسرائيل

تابع المنشور على الصفحة ـ ٥ ـ

« باستيلكم » ، لا باستيلنا . فعليكم انتم ان تحاربوه» فلماذا اذن نكتب للفرنسيين ؟ الحق ان المسألة ليست فقط مسألتنا . انها ايضا ـ حسبا وليس فقط على الصعيد النظري ـ مسألتكم ومسألة العالم كله . فكما ان سقوط باستيلكم كان نصرا لحرية العالم كله ، فان سقوط باستيلنا كذلك واقامة نظام يهدف ، على الاقل ، الى « الحرية والمساواة والاخوة » ،سيشكلان بالنسبة اليكم ايضا نصرا للحرية . ان الحرية ، كالتمييز ، معدية. كان ابراهام لنكولن على حق بان يقول عام ١٨٦٠ ، ان الامة الاميركية لا تستطيع طويلا ان تبقى نصف ـ حرة ونصف ـ عبدة ، بل لا بد من ان تصبح حرة تماما او عبدة تماما . وما كان صحيحا عن الولايات المتحدة الاميركية عام ١٨٦٠ هو اليوم صحيح عن العالم كله . فاذا كان لا يحق لرجال جميع الاديان وللرجال الذين لا دين لهم ان يسكنوا اليوم حيث يرغبون في القدس. فسيأتي يوم لن يوجد فيه هذا الحق في باريس ايضا . بحيث انهم في باريس ، سوف يسألون الشخص عن معتقداته . قبل ان يسمحوا له بان يسكن في مكان ما . وما ادرانا الا يسقط هذا التمييز مرة اخرى، بأبشع صورة واقساها ، على رؤوس اليهود انفسهم ؟ اتصلح « الدولة اليهودية » مقدمة لعودة اليهود الى وضع التمييز الذي كانوا فيه في « العهد القديم » وهل سيخضعون غدا في اوروبا لمثل ما يخضعون له اليوم الفلسطينيين في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة ؟ في هذه الحالة ايضا ، يبقى صحيحا المبدأ القديم الذي يقول « ان الشعب الذي يضطهد شعبا آخر ، لا يمكن ان يكون شعبا حرا » . واذن ، اذا شئتم ان تحتفظوا طويلا بقدر ما من التحررية والحرية ، وان تحافظوا على تراث ١٧٨٩ ، فان من واجبكم ان تساعدوني ، انا ورفاقي هنا ، في النضال من اجل المباديء نفسها .

من جهة اخرى ، فأنتم ـ بصفتكم مواطنين فرنسيين ـ تسهمون في الحفاظ على سيادة القمع الذي تمارسه الدولة اليهودية . ذلك ان المال الذي يستخدم هنا « لخلاص » الاراضي يأتي جزئيا من عندكم ، وهذه المساهمات تعتبر عندكم « اعمالا خيرية » ،وهي بهذه الصفة ، يمكن ان تقتطع من المداخيل لفرض الضرائب . انني ليبرالي ، فانا اذن مناصر لحق كل فرد بأن يستخدم ماله كما يشاء. انني يهودي ، وقد تألمت في عهد هتلر ، وامنع حق اي انسان في اي مكان ان يشارك ماليا بالحركة النازية . ولكنني اعارض ان تساعده الدولة التي يعيش فيها ان يفعل ذلك .وهكذا، اذا وجد في فرنسا اشخاص يريدون ان يعطوا مالهم ليفذوا هنا القمع والتمييز والعنصرية ، وليسمحوا للدولة اليهودية بان تقول للعرب : « اندفعوا من هنا » فهذا حقهم . ولكن اذا كانت الدولة الفرنسية تعتبر هذه المساعدات « اعمالا خيرية » ، وتعفيها من الضرائب على الدخل ، وتورط بهذه الطريقة جميع مواطني فرنسا في القمع والتمييز اللذين يعيثان هنا فسادا ، فان هذا غير مقبول ! ان لي ملء الحق آنذاك بان اطالب المواطنين الفرنسيين ودولتهم الا يشاركوا في بناء جدران « باستيلي » او في تحصينها !

واخيرا ، اختتم بما قد يكون الجوهر : اذا عرفتم الوقائع ، وكففتم عن ان تكونوا اسرى الافكار المسبقة والاكاذيب التي اتهم معظمكم بالمضي في الانحياز لها ، فانكم تساعدون انفسكم بصفتكم كائنات بشرية . ان حياة خالية من النقد ، حياة يستسلم فيها الانسان لافكار سابقة من غير ان يضعها على محك الامتحان، ليست جديرة بالانسان . ان الوضع الذي تخشى فيه اغلبية الجمهور الاوروبي ان تطرح اسئلة ، وتخشى اضاءة المشكلات ، وتخشى نقد كل ما هو متصل بالدولة اليهودية ، انما هو وضع غير صحي بالنسبة لهذا الجمهور نفسه . فاذا اقمتم نقاشا حرا وعقلانيا ،وطرحتم اسئلة قاعدية ، وقارنتم بين الاوضاع ، وفكرتم بطريقة مستقلة وعقلانية ، ونصحتمونا ، نحن وجميع الاخرين،بان نمضي في الدرب الذي شققتموه عام ١٧٨٩ ، درب الحرية ، فانما تساعدون انفسكم ، وتساعدوننا، وتساعدون الانسانية في التقدم خطوة الى الامام .

ب ـ الحقوق المدنية في اسرائيل اليوم

يحركني حقا ان هناك الآن في اسرائيل حركة يهودية عربية ايجابية وقادرة . ان الشعبين يقاتلان معا وشعارهما : « يحيا التضامن اليهودي العربي » . انهما يقاتلان من اجل طراز من العدالة المتساوية لصالح كل كائن بشري .

وقد تعززت هذه الحركة بالتظاهرة المتعلقة بقريتي ايكريت وبيرم ، وبالتظاهرة التي تبعت في القدس : كان خمسة آلاف شخص من اليهود والعرب يسيرون معا ويناضلون من اجل قضية واحدة ! ومع ذلك ، فاني اود ان ابادر ، بالنسبة لعملية ميونيخ ، الى شجب كل عمل ارهابي ضد المدنيين والاشخاص العزل . واعتقد ان لكل انسان الحق بأن يقول انه على حق . واعتقد ان لي الحق ، انا كذلك ، بان اشجب بلا تردد اخذ الرهائن وقتل المدنيين اللذين تقوم بهما حكومتي . وانا لا اقيم اي تمييز ، واقول ان اخذ الرهائن وتصفيتهم عمل نذل

بحد ذاته . ان كل انسان هو عالم برمته ، واضيف ان هذه القضية تزيد صعوبة مهمة الذين يقاتلون معا لاقامة عدالة واحدة في الشرق الاوسط .

وأود الان ان انحدث عن الاقلية غير اليهودية ،عن العرب الفلسطينيين في اسرائيل . وسأتحدث باختصار فيما بعد ، عن التمييز ازاء الطوائف غير العربية .ولكن التمييز الاهم هو الذي يمارس ضد الاقلية الفلسطينية وسأقسم الموضوع الى ثلاثة اقسام : فأبدأ بمفهوم يجهله عمليا كثيرون منكم ، انتم المرتبطين بالصحافة كمصدر اعلام ، هو مفهوم « التهويد » ، واضرب مثالا له : فعلى بعد خمسة عشر ميلا تقريبا من شمال شرق حيفا ، مدينة تدعى كارميال ، اقيمت عام ١٩٦٥ على ارض عربية مصادرة تخص قرية دير الاسد العربية .

هذه المدينة مخصصة قانونيا ورسميا لليهود . ولا يحظر على العرب فقط ان يسكنوا فيها ، بل حتى ان يفتحوا فيها تجارة . وقد برزت منذ زهاء عام ونصف حالة درزي فلسطيني (وهو بالتحديد ضابط سابق في الشرطة الاسرائيلية) اراد ان ينشىء مقلعا لحجر القطع ، فرفض طلبه . وحدثت حالة اكثر صدما ،منذ زهاء خمسة اشهر ، بالقرب من كارميال : لقد اراد السيد محمد معروف ، وهو رجل غني من قرية دير الاسد ، ان يفتتح مصنعا في كارميال ، فقام نقاش عنيف لمعرفة اذا كان سيمنح اذنا ام لا : وحتى الآن ،كان الجواب سلبيا .

ولتصوير جوّ وضع العرب في اسرائيل ، ولتدركوا الى اي حدّ تبلغ قلة الحقائق عن الوضع الواقعي ، سأقدم لكم بعض الآراء التي عبر عنها اعيان كارميال حول هذه المسألة ، مع العلم بأن مصادري هي اساسا الصحافة اليهودية .

هاارتس ، الصحيفة الاسرائيلية الهامة ، بتاريخ ١٨ شباط من ذلك العام (١٩٧٢) : يقول سكرتير مجلس العمال ، بلسان موشه بريشمور : « اذا كان القرار ايجابيا ، واذا اذن لمعروف ان يفتح مشروعه ،فعلى عماله، العرب ان يعيشوا هنا . ولكننا لن نجعل من كارميال عكا اخرى . (عكا هي مدينة يعيش فيها العرب واليهود معا) نريد ان يعيش اليهود ويعملوا وحدهم هنا » .

ويقول سكرتيره السيد راهل تيروش : « ولكن اذا سمحنا لهم ان يعيشوا هنا فسيحرفون بناء كارميال عن غايته : تهويد الجليل » .

ويقول شموئيل فرايدر ، النائب رئيس بلديةالمجلس المحلي : « انني اعارض ان يعيش العرب هنا وما دام سكاننا لا يتجاوزون ٤٥٠٠ نسمة . حين نصبح ١٥ الفا، فربما ... »

ويبدي الصحفي ملاحظة : « ولكن مئات من العمال العرب يعملون ، فعليا ، في كاراميال » .

فكان الجواب : « صحيح ، ولكنهم يعملون فقط في المنشآت اليهودية وفي اعمال يدوية » .

وان اي مشروع جديد تودّ جماعة من العرب انشاءه ينبغي أن يحصل على اذن يشترط ان يستخدم فيه يهود مقيمون .

ولفهم الظاهرة ، تصوّروا أن الوضع نفسه يحصل في باريس . تصوروا مثلا ان جمعية يؤسسها مسيحيو المدينة لمسيحيي الشانزليزيه او مسيحيي « باسي » ،، وان هذه الجمعية التي يساعدها المجلس البلدي لباريس تبدأ بمصادرة او بشراء الدكاكين والمصانع شرط ان تؤجر او تعطى بكل بساطة الى مسيحيين ، والا يستخدم فيها اليهود الا عبر اشغال يدوية . وانا اسجل هذا فقط لان عندي وثائق طيبة بهذا الصدد . وليست كارميال هي الحالة الوحيدة . هناك حالة الناصرة الفوقا وكثير غيرها من المدن التي تطرح فيها الاسئلة . ان هذا الوضع عام في اسرائيل .

انني لا اعارض هذه التصرفات كانسان فقط ، بل كيهودي ايضا ، وانا فخور بان اكون يهوديا . انني لا استطيع ان اطالب للشعب اليهودي بحقوقه في انحاء العالم اذا لم اقاتل من اجل ان يمنح الفلسطينيون الحقوق نفسها .

بالاضافة الى ذلك ، أؤكد ان اضطهادا عنصريا لغير اليهود في اسرائيل لا بد من ان يؤدي الى مزيد من مناهضة السامية في العالم . ليس بالامكان تجزئة العدالة : فاما ان تكون الحقوق هي نفسها لكل فريق في الشرق الاوسط ـ حق العرب في ان يستقروا ويعيشوا ويعملوا في كل مكان من اسرائيل ، وان يفتحوا تجارات لهم ـ واما ان يتحول الموقف بحيث يصبح اليهود موضع التمييز العنصري في باريس ، في مثل الظروف نفسها التي يعيشها العرب الآن في اسرائيل .

والمنظمة الرئيسية التي تحرك هذا البرنامج للتهويد ، وهي ناشطة جدا هنا وفي فرنسا ، هي « الصندوق الوطني اليهودي » . انني ارفض هذه المنظمة في داخل اسرائيل وخارجها طبعا ، لان انظمتها تشترط صراحة انها تحصل على الاراضي لتؤجرها الى يهود او لتستخدم فيها يهودا على سبيل الحصر . وبالفعل ، فان كمية كبيرة ، بل معظم الاراضي في اسرائيل ، هي ملك هذه المنظمة وهي خاضعة لشروطها .

وبامكاننا ان نلاحظ شكلا اخر من اشكال التمييز

أزاء العرب بصدد حقوق الانسان ، في امكنة اقامتهم الخاصة . ونحن لا نتحدث هنا عن الانتقال الى كارميال او الى اي مكان اخر في اسرائيل : بل نتحدث عن حق العيش **في امكنة يسكنونها حاليا** ، باعتبارهم مواطنين اسرائيليين منذ اربعة وعشرين عاما ونصف العام.

وسأستشهد على سبيل المثال بزميلي في اللجنة التنفيذية للرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان : وهو محام عربي من الناصرة يدعى عبدالحفيظ دروزة .

وبالرغم من انه محام ، فان الاقامة الجبرية في الناصرة مفروضة عليه . فماذا يحدث حين يريد ان يحضر جلسة في محكمة حيفا ، وما هي الاجراءات حين يريد ان **يحضر اجتماعا للجنة التنفيذية للرابطة** الاسرائيلية لحقوق الانسان في تل ابيب او في القدس ؟ ان الاجراءات هي التالية : ان عليه ان يقصد ، قبل اسبوعين على الاقل ، الى اقرب مفوضية للشرطة ليطلب اذنا . ويرسل الطلب الى القيادة العسكرية للمنطقة : فاما ان يحصل على الاذن او لا يحصل عليه . ولكي اكون منصفا اقول : انه يحصل دائما على اذنه ليقصد المحكمة ، ولكنه لا يحصل عليه دائما لحضور اجتماعات رابطة حقوق الانسان .

واورد مثلا آخر : مثل رجل اعرفه شخصيا ، وهو صديق من اصدقائي العرب يدعى عثمان ابو راس . فرضت عليه الاقامة الجبرية ايضا في قرية اسرائيلية تدعى « تيره » لاكثر من خمسة عشر عاما . وفي شهر شباط ١٩٧١ ، أخذ يعاني الما في اسنانه ، فكان عليه ان يزور طبيبا للاسنان في جوار نانانيا . وقد طلب اذنا فصل عليه بصورة رسمية لثماني زيارات للطبيب. وبعد الزيارة الرابعة ، سُحب منه الاذن بحجة رسمية (لانني توليت انا نفسي القضية) انه لم يكن يذهب توا الى الطبيب ، وانما رؤي وهو يتسكع في الشوارع . وقد وجب على بضعة افراد منا ان يقوموا طوال ستة اسابيع او سبعة بمساع جادة للحصول على اذن بسلسلة اخرى من الزيارات للطبيب .

هل يُراد مثل آخر على ما يعنيه هذا الوضع ؟ ان أحد اصدقائي العرب في اسرائيل هو شاعر ، يدعى سميح القاسم . وهذا الرجل مفروضة عليه الاقامة الجبرية في حيفا . ومع ذلك فهو ليس من مواليد حيفا بل من قرية « رامة » التي تبعد عنها حوالي سبعة وثلاثين كيلومترا . هذا يعني انه لا يستطيع ان يزور عائلته الا باذن . وفي اواخر ١٩٧٠ ، مرضت امه ، فطلب اذنا ، وفق الاجراءات المعتادة ، لزيارتها .

ولكونه لا يحظى برضى السلطات التي تمنح هذا الاذن (فهو يكتب اشعارا لا تلاقي القبول الرسمي) ، فانه لم يتلق اي نبأ عن اذنه المطلوب : وطوال اسبوعين ، تلفن عدة اشخاص ، وهددوا بنشر هذا الامر في الخارج ، ولا سيما بين بعض الشعراء الفرنسيين الذين يهتمون بالشاعر العربي ، فكان ان انتزعنا وعدا قاطعا بانه سيحصل على الاذن يوم الجمعة التالي ، وابلغناه ذلك تلفونيا الى حيفا . وصباح الجمعة ، قصد مفوضية الشرطة وانتظر الاذن ، فتسلمه في الساعة الثانية بعد الظهر . ومع المسافة في الاوتوكار (معظم النقليات في اسرائيل تتم بالسيارات العامة) كان هذا يعني انه كان يستطيع ان يستقل السيارة الى رامة ، وان يركض الى بيت امه ، فيبقى فيه عشر دقائق او ربما عشرين ، قبل ان يدرك سيارة العودة الى حيفا . وقد استبد به غضب شديد جعله يقذف الاذن بوجه الشرطي .. ولم يقم بزيارة امه . وينبغي ان اضيف ان امه قد شفيت .

ان بوسعي ان اورد امثلة كهذه ، لا بالعشرات ، بل بالمئات . وعملي هو ان اساعد هؤلاء الناس ، وان اقاتل معهم ، لا من اجلهم ، بل معهم . واني اطلب منكم اخيرا ان تضعوا انفسكم موضع عربي فلسطيني الحّ انه مواطن اسرائيلي .. هو يعلم انه قد يتلقى كل صباح مذكرة رسمية تقول : « انا الموقّع ادناه ، قائد المنطقة ، اعتبر ان صالح دولة اسرائيل يقضي بفرض الاقامة الجبرية عليك لفترة كذا .. » وليس له اي مرجع شرعي : المرجع الوحيد هو ان يستأنف لدى رئيس الاركان العامة .. ولكني لم أعد افعل ذلك ، لان في **هذا ضياع وقت وورق .**

والتبرير المألوف لمثل هذه المعاملة هو الامن . وبوصفي مواطنا (مقيما) اسرائيليا ، سأكون مستعدا الى حدّ معيّن لقبول هذا التبرير . ولكن ما لا اقبله هو ان تتصرّف السلطات العسكرية كقضاة . لقد وردت اقتراحات كثيرة ، ليس مني فقط ، بل من آخرين ، مثل يوري افنيري ، بتكوين فريق من القضاة المدنيين المستقلين ليقضي في هذه القضايا . ولو تكوّن هذا الفريق ، صوابا او خطأ ، فقد كنت سأطلب من الناس ان يلجأوا الى قراراته وان يقاتلوا . ومع ذلك ، فان هذا الاقتراح قد تجوهل ، بالرغم من طلبات عديدة غطّت حقبة طويلة .

وحول مسألة الامن هذه ، نستطيع ان نستعيد حالة كارميال . ان العرب الاسرائيليين لا يُسمح لهم ان يفتحوا فيها دكاكين او ان يعيشوا فيها ، ولكن يسمح لهم بالعمل فيها . والواقع انهم يعملون في بناء بيوت يحظر عليهم سكناها . من اجل هذا ، وبينما يمكن تبرير حجة الامن في بعض الحالات ، أحس احساسا قويا بأن التمييزات التي يذهب ضحيتها العرب الفلسطينيون في اسرائيل لا علاقة لها بالامن في ٩٠ بالمئة من الحالات . ان الامن حجة هامة ، لا سيما بالنسبة للذين ليس لديهم اعلام صحيح .

والحالة الثالثة والاخيرة ، بصدد عرب اسرائيل الفلسطينيين ، يتعلق بالمواطنية ، وخاصة بقانون العودة. ويمكنني ان ابدأ طبعا بمشكلة الفلسطينيين الذين طُردوا ، وان اسأل (كما فعلت غالبا) :« اي حق لدولة اسرائيل ـ دولتي ـ التي أنا مواطن فيها، ان تمنح كل يهودي حق المجيء للاقامة في حيفا ، حين يكون مولودا في موسكو ، بينما تحرم هذا الحق للاشخاص المولودين في حيفا ؟ » ولكني اريد ان اتحدث عن مشكلة اساسية اكثر من هذه . فأنتم تعرفون ان كل دولة ،او ان كثيرا منها على الاقل ، يسمح للمواطنين المتزوجين بأجنبية (او العكس) ان يختاروا مكان اقامتهم . فاذا تزوّج مواطن بريطاني اية امرأة ، واذا اراد الزوجان العيش في انكلترا ، فلهما الحق في ذلك ! والحق نفسه قائم في كل مكان . اما في اسرائيل ، فان هذا الحق مرفوض في الحالتين . وقد اتيح لي ان اهتمّ بقضايا عديدة تزوّج فيها عربي فلسطيني بأجنبية (وقد تعدّدت هذه الحالات عام ١٩٦٧ لان الناس كانوا قد اعتادوا اللقاء في قبرص او في اثناء زيارة القدس بعيد الفصح ، وتزايدت هذه الحالات بعد ١٩٦٧) ، ولم يكن امام الزوجين ، في جميع الحالات ، الا خيار واحد : « اذا اردتما ان تبقيا زوجين ، فاتركا البلد » وانا اتحدث عن الحالات التي صُدق فيها الزواج باحتفال حقيقي . ولعلكم عرفتم حديثا ، من الصحف ، حالة عكسية وقعت في الاتحاد السوفياتي . فقد قصدت مواطنة يهودية اميركية موسكو وتزوجت مواطنا سوفياتيا . وبعد ذلك ، لم يُسمح لها بمغادرة البلاد . وينبغي ان اقول ان مثل هذه المشكلات تُعدّ بالالوف ، وخاصة بعد ١٩٧٦ . وفي جميع الحالات ، تُمنع الاقامة في اسرائيل .

واذا وضعنا الوان المضايقات جانبا ، فان عددا كبيرا من العرب العائشين في اسرائيل يجابهون برفض منحهم المواطنية . وعددهم الحقيقي غير معروف . زهاء ستين الفا او سبعين الفا من اصل ثلاثمئة وخمسين الفا من العرب الاسرائيليين . وقد رفض منح هؤلاء الاشخاص المواطنية الاسرائيلية خلال اربعة وعشرين عاما ، وما هو اسوأ ان اولادهم ايضا لا ينالونها . فما الذي يحدث لهؤلاء الاشخاص ؟ ان وضعهم كعديمي الجنسية ، ما داموا يعيشون في اسرائيل ، لا تزعجهم كثيرا ، لان القانون الاسرائيلي لا يقيم الا وزنا قليلا بين المواطن والمقيم الدائم . ومع ذلك ، فان التمييز يظهر حين يريدون مغادرة اسرائيل موقتا : انهم لا يخرجون بجواز سفر اسرائيلي ، بل ببطاقة سفر تصلح تماما لمدة عام ويوم واحد . فاذا بقوا لسبب ما مده اطول وغالبا ما يحدث هذا على غير ارادتهم) فانه لا يسمح لهم بعد ذلك ابدا ان يعودوا الى البلاد .

عرفت حالة مؤسفة بصورة خاصة ،في آب ١٩٧١، تتعلق بشاب عربي من قرية « عرّابة » في الجليل ، قرب الناصرة : فقد غادر اسرائيل في نهاية ١٩٦٥ في فترة ازمة اقتصادية خطيرة ، وذهب وحده لانه، كعائل اسرة ، كان في وضع سيىء جدا . وسافر الى تركيا حيث بقي عاما تقريبا . وحاول طوال ثلاثة اعوام تقريبا ان يعود ، ثم استولى عليه يأس شديد لانه كان يعيش وحده في تركيا ، وعائلته كلها في عرّابة . وفي آب ١٩٧١ ، ركب طائرة تركية ، وهبط في مطار اللد : فلم يُسمح له حتى بأن يتحدث الى قاض ، وبقي محجوزا فيما يسمى رسميا بالمنطقة الخارجية للمطار ، واعيد تسفيره على اول طائرة الى تركيا حيث لا يزال الى اليوم .

وكمثل اخير يتعلق بفئة العرب الذين حكم عليهم بأن يتركوا مسقط رأسهم ، اذكر ايضا مثل عرب اعرفهم شخصيا والذين لا مرجع لهم ، بالتأكيد . وبصفتي رئيسا للرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان ، لا اهتم بحالات السجناء المحكومين ، وانما فقط بحالات الحبس الاداري او السجن الاعتباطي . وحين يكونون في السجن او في المنفى في قرية بعيدة ، يُمنحون هذا المخرج : « اتركوا بلدكم تكونوا احرارا اليوم » .

واورد ثلاثة امثلة ذات مغزى .

المثل الاول يتعلّق برجل يدعى نعيم الاشهب من القدس الشرقية . أذكره لانه ضرب الرقم القياسي في الحبس الاداري التعسفي بلا ادنى مبرّر للحبس ،وهو حوالي ثمانية وثلاثين شهرا منها ثلاثة عشر قضاها متخفيا . وطوال هذه المدة ، تلقّى عروضا بالحرية

الفورية ، اذا قبل بان يترك البلاد . وهذا الرجل الشجاع جدا ، اصبح اعمى تقريبا في السجن . فقد فقد استعمال عينه اليسرى ونصف عينه اليمنى . وانتهى به الامر الى الخضوع ، فذهب ، مختلفا وراءه زوجته وصبيين .

الحالة الثانية هي حالة عربي اسرائيلي يدعى محمد يوسف صديق من مدينة شفا عمرو . وقد سجن هذا الرجل بصورة اعتباطية ايضا ـ بلا مبرر للسجن ـ في اواخر تشرين الثاني ١٩٧٦ ، وظل في السجن حتى آب ١٩٦٩ . واخيرا خضع لما يسمى « دعوة الى الخروج الى الولايات المتحدة » فسيق الى المطار ، ووضع في طائرة من غير ان يخبر اهله . وقال له الضابط : « لا ترجع . اذا عدت الى اسرائيل، فستذهب الى السجن ». وبعد عامين ، في ١٩٧١ ، قرر محمد يوسف ان يعود. وقد فعل ذلك بشكل رسمي اذ كتب رسالة الى رابطة حقوق الانسان وألى الصحف الاسرائيلية (ومنها المجلة الاسبوعية هاءوليم هازه لصاحبها يوري افنيري الذي نشرها) وفيها يقول انه لم يتهم بشيء ، وانه كان بريئا كليا ، ثم حاول ان يعود الى اسرائيل ، الى بيت ابيه في شفا عمرو .

ولكنه اعتقل في الطائرة على الفور ، وحجز في مطار اللد بضعة ايام ، ثم نقل الى منزله في شفا عمرو حيث وضع في الاقامة الجبرية . وقد حظر عليه ترك البيت الا لثلاث زيارات الى مركز الشرطة ، كل يوم في ساعة محددة .

وهو يؤكد ان هذه الشروط ظلت مفروضة عليه حتى ترك البلاد . وهو الآن في الولايات المتحدة حيث يدرس في « دنفير » (١) ، وانا هنا اكتفي بايراد حالات الاشخاص الذين اعرفهم ، وانا اعرف هذا الرجل شخصيا .

اما الحالة الثالثة فتخص صديقا من افضل اصدقائي ، فوزي الاسمر ، احد الشعراء الشبان العرب في اسرائيل ، الذي اعتقل في آب ١٩٦٩ وظل في السجن سبعة عشر شهرا ، وجميع المساعي التي قمت بها مع اشخاص اخرين ، تلقت جوابا رسميا ، خطيا وشفهيا في وقت واحد ، وهذا الرجل في رأيهم ارهابي خطر ، واطلاق سراحه يهدد وجود دولة اسرائيل برمتها . وقد يدهشكم ، أو لا يدهشكم ، ان تعلموا اني ذهبت الى لندن واستطعت ان اجعل عدة شخصيات انكليزية معروفة تهتم بمسألته ، بحيث بادروا الى الكتابة للحكومة الاسرائيلية طالبين منها توضيحا ، وقد اطلق سراح الرجل بعد خمسة اسابيع او ستة من ارسال الرسائل ، فنقل في « الاقامة الجبرية » في منزله العائلي في اللد . وقد قامت محاولات عديدة لاقناعه بالرحيل . ولكن جميع التهديدات ذهبت سدى ، لان هذا الرجل هو احد اصوات التضامن اليهودي العربي . وفرضت عليه الاقامة الجبرية اثني عشر شهرا اخرى . وكان قد سبق له ان عاش اثني عشر عاما في تل ابيب ، وحين طالب بحق العودة الى مدينته الاصلية لانه كان يستطيع ان يكسب فيها عيشه (فهو كاتب ومترجم) اجيب رسميا بانه من الاسهل مراقبة العرب في بيئتهم الطبيعية. فما هي هذه البيئة الطبيعية في اللد ؟

ان اللد هي بصورة رئيسية مدينة يهودية تضم زهاء خمسة عشر الف نسمة . ويعيش مئتان وخمسون عربيا تقريبا في ما يسمى رسميا وصراحة «مجبرا» غيتو (كما في الولايات المتحدة) ، وذلك على مقربة من السكة الحديدية ، ويسمى المكان تقنيا « حي السكة الحديدية » ، ولكن الاسم الذي يعرف به اولئك الذين يأتون لزيارة اهلهم هو « المجبر العربي » . بهذا يسميه الجميع .

ويحسن الآن ان نترك جانبا العرب الفلسطينيين في اسرائيل وان نقول بضعة كلمات عن يهود اسرائيل اولئك الذين يسامون العذاب . هناك بالتأكيد مسألة الذين يدعون « اليهود الشرقيين » الذين يمكن وصف تعذيبهم بأنه اجتماعي على نحو ما ، ولكني اود ان اتحدث عن التعذيب المشروع المنقسم الى فئتين .

الفئة الاولى هي فئة اليهود الذين ليسوا يهودا ، ان هذا ليس مزاحا ، بل هو واقع . فهناك مثلا اشخاص ليست جدتهم يهودية . والقانون اليهودي ينص على ان الشخص يهودي اذا كانت امه وجدته يهوديتين، او اذا اعتنق اليهودية على يد حاخام اورثوذكسي . فاذا اكتشف صدفة ، كما هو الحال غالبا ، ان جدة امرأة او رجل اسرائيليين لم تكن يهودية ، يرفع امرهما الى مكتب الحكومة ، ويحاولون مصادرة هويتهما لتغيير سجلهما من «يهود» الى غير «يهود» والاطرف من ذلك ، انهم يسجلون « المانية » على البطاقة اذا قدمت الجدة من

---

(١) حصل محمد يوسف صديق على درجة S.C.L من جامعة كولفيت عام ١٩٧١ . وبعد وصوله الى الولايات المتحدة تعلم العربية في واشنطن ، وهو الان P.H.D مرشح لجامعة كاليفورنيا في بركلي في الادب المقارن العربي ـ العبري .

المانيا ، او « روسية » اذا قدمت من روسيا . وهناك حالة اهتم بها الآن : فقد ثبت ان جدّة رجل كانت تترية من روسيا ، فسجل هذا الرجل رسمياً « تتري » . ماذا يعني هذا ؟ يعني اولا ان هذا الرجل لن يستطيع ابدا ان يتزوج في اسرائيل ، والزواج الديني وحده صالح ، ولكن الواقعة الاهمّ ان زوجته واولاده يتلقون ضغوطا هائلة لكي يعتنقوا اليهودية . والواقع انه يطلب اليه ان يقدّم « تضحيات كبيرة » للدولة . ولنأخذ مثالا آخر ، فان القادمات الجديدات يُرسلن الآن ، على نفقتهنّ ، الى احد الفنادق ، ويُجبرن على الاستماع الى الحاخامين يدعونهن ، هنّ واولادهن ، الى اعتناق اليهودية . والنصّ الوارد بصدد « تضحية تغيير الدين » مقتبس من خطاب السيدة غولدا مايير حول حالة « شاليت » . ان السيدة مايير توجّهت بنفسها الى السيدة شاليت والى سائر النساء اللواتي هن في وضعها ، طالبة اليهن القيام بهذه التضحية والرضوخ لاحتفال اعتناق اليهودية .

الفئة الثانية من اليهود هي فئة المزعومين « يهودا هجناء » . ومرة اخرى ، اؤكد ان ليس في هذا تلاعب كلام ، بل هي عبارة قانونية تعني في القانون اليهودي شيئا مختلفا اختلافا كافيا عن ترجمته . انه ينطبق على الاشخاص المولودين من الزواج المضارّ (الزواج باثنتين) . وهو لا يشمل هؤلاء الاشخاص فقط ، بل يشمل اولادهم واحفادهم الى الابد . فاذا اعلن عن زواج بأنه مضارّ ، حتى ولو كان الاصل يعود في التاريخ الى الجدة والى جدّة الجدة ، فان الشخص يعلن هجينا او نفلا ، ويحظر عليه الزواج .

هناك حاليا في اسرائيل حالة شخصين ، ماجور في الجيش الاسرائيلي واخته ، اعلنا متحدرين من زواج مضارّ ، لان امهما كانت قد تزوجت مرة اخرى من غير ان تخضع للطلاق الديني . وقد حظر عليهما ان يتزوجا . وكيف يطبّق هذا التشريع ؟ هناك سجل معروف رسميا من قبل « الاشخاص المحظور زواجهم » ، وهو بشكل شبه رسمي « الكتاب الاسود » ، وهو يحمل اسم كل شخص ، وخصوصا كل يهودي يريد ان يتزوج . وعدد الاشخاص الذين يحظر عليهم الزواج عدد هائل . والعدد الدقيق مجهول ، ولكنه حوالي عشرة آلاف ، واعتقد ان عشرين الفا اكثر دقّة .

واكرّر ، في الختام ، ان اي تمييز لا يمكن ان يبرر القتل ، وبخاصة قتل المدنيين والرهائن العزّل . على اني اشعر شعورا عميقا بأن على الذين يدينون القتل الذي يرتكبه الفلسطينيون ان يدينوا ايضا القتل الارهابي نفسه الذي لا يدبره اليهود فقط ، بل بأمر سلطات دولة اسرائيل . ان في كل شعب مذل ومضطهد ، عصبة من المتعصبين ، حتى في الشعب اليهودي ، اذا تذكرنا الطبيعة البشرية « وعصابة شتيرن ، التي ارتكبت جرائم مماثلة ، مثال على ذلك .

ان دربا ايجابية تنفتح امامنا لاقامة السلام والعدل في الشرق الاوسط : ان من واجب جميع البشر في العالم ان يمزجوا نضال اليهود والعرب المقاتلين جنبا الى جنب من اجل العدالة وشعارهم هو الذي أعطانا اياه المطران ريا : « فليعش التضامن اليهودي العربي حياة طويلة » .

ترجمة « الآداب »